الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٦ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة الأولى)

المنصب الثاني في الدولة السودانية صخرة تكسرت عليها حلول كثيرة

نزار ضوالنعيم *

■ ظلت قضية المنصب الثاني في الحكم السوداني بين الملفات المطوية في السياسة الداخلية لسنوات طويلة، ولم تنل قضية من قضايا السودان اهمالاً في البحث الجدي والتعليق مثل هذه القضية التي بقيت صخرة اصطدمت بها مشاريع حلول كثيرة كان مصيرها الفشل نتيجة الحساسية المحيطة بها.

واذا كانت اوراق الوسطاء ومذكرات المواقف المتبادلة في الجولتين الاولى والثانية من المفاوضات السودانية الجارية حالياً في كينيا، لم تتعرض ابداً لهذه القضية، الا ان كثيرين يعتبرونها مربط الفرس في اي تسوية مقبلة لاسباب كثيرة ومعقدة. لذلك سيتناولها المفاوضون مع اقترابهم من النجاح في مهمتهم.

ويحتل السيد علي عثمان محمد طه منصب النائب الأول للرئيس بصورة كاملة خصوصاً انه جمع هذا المنصب مع صلاحيات رئيس الوزراء وهو موقع الغي منذ تولي الرئيس عمر البشير الحكم قبل ١٣ عاماً، اضافة الى كونه نائب البشير ايضاً في قيادة حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

غير أن الامر لا يتعلق بعلي عثمان الذي ابدى للرئيس أخيرا استعداده للتخلي عن منصبه اذا كان ذلك سيكون ثمناً للسلام، بقدر ما يتعلق بمعادلات سياسية من النوع الممنوع من التداول في السياسة السودانية، اذ حرصت

الفريق البشير.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحكومات المتعاقبة على ان يشغل المنصب الثاني في البلاد عندما كان «رئيس الوزراء» وحين كان «نائب الرئيس»، شخص يعبر عن «الغالبية» في الحالات الديموقراطية، أو «الولاء المطلق» في الحكومات العسكرية.

وتسبب اقدام الرئيس السابق جعفر نميري بعد توقيع اتفاق السلام الاول مع المتمردين الجنوبيين في العام ١٩٧٢، على استباق تعيين نائب جنوبي له وفقاً لاتفاقية اديس ابابا بتعيين اللواء الباقر محمد أحمد نائباً أول ليصبح نائبه الجنوبي ابيل الير نائباً ثانياً، في حساسيات كثيرة لا يزال الجنوبيون يثيرونها عند الحديث عن معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. وكانت لنميري أسبابه الوجيهة المتعلقة بوضع الجيش والخلافة، لكن الخطوة سجلت سابقة ظل معمولاً بها طوال سنوات حكم نميري الـ ١٦. وضاعت الصيغة في العهد الديموقراطي الذي تلاه واستمر ست سنوات اذ تولى السيادة في البلاد «مجلس رأس دولة» من خمسة أعضاء ورئيس وزراء منتخب.

سابقة نميري

وحذا البشير حذو نميري وعين ضابطاً كبيراً هو الفريق الزبير محمد صالح نائباً له حتى وفاته في حادث تحطم طائرة العام ١٩٩٨. واحتفظ مثل نميري بمنصب نائب ثان للجنوبيين. وعندما سنحت الفرصة الاولى لكسر هذا العرف بعد وفاة الزبير محمد صالح قاد اليه جدل في شأن حاكمية الحركة الاسلامية،

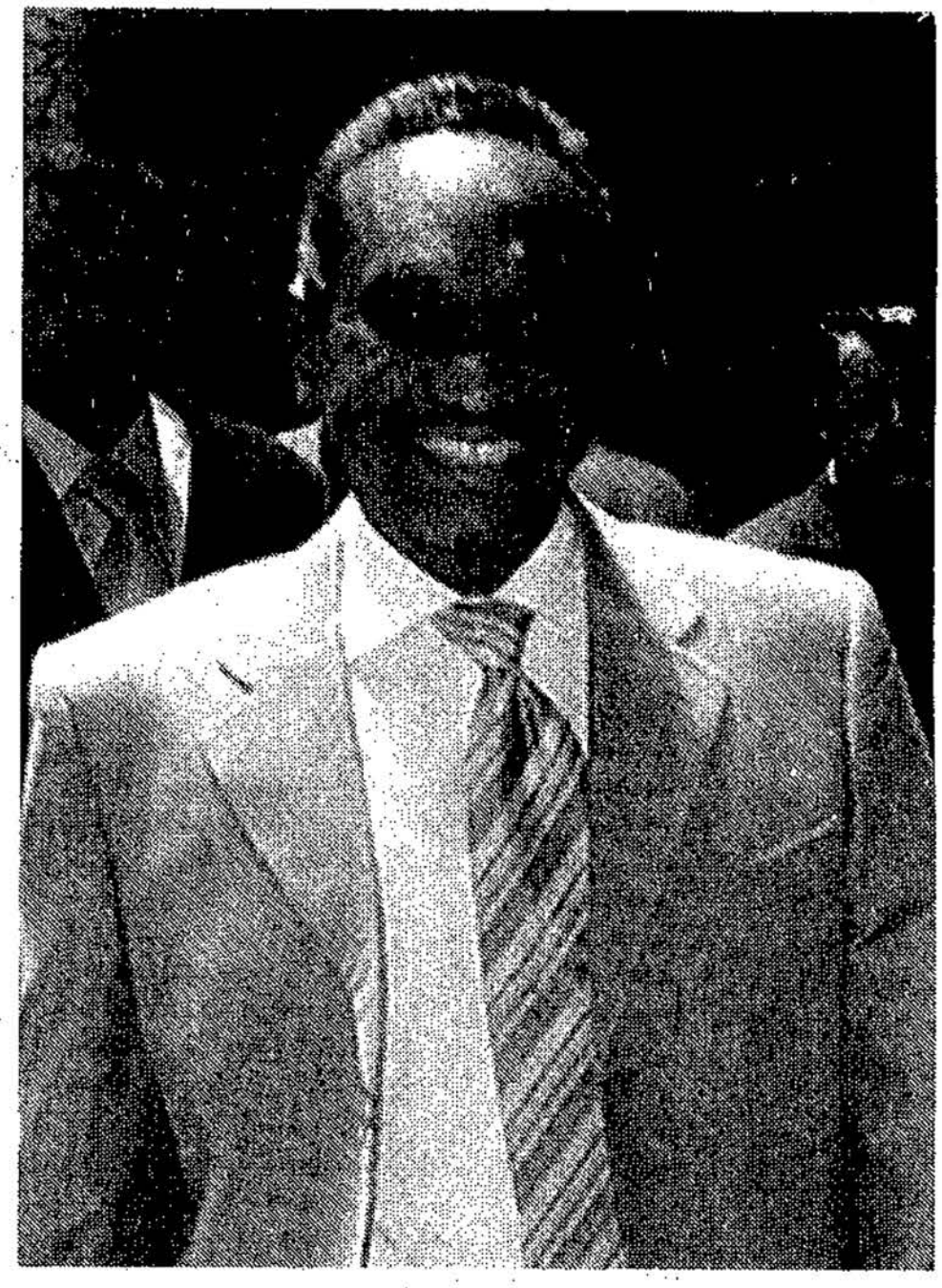

علي عثمان طه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فاختار البشير حليفه القوي بين الاسلاميين علي عثمان.

ويشكو الجنوبيون الذين يمثلون ما بين خُمس سكان البلاد وسُدسهم من ظلامة تاريخية هي أن الدولة لم تمنحهم ابداً المنصب الاول او الثاني في البلاد. ويؤكدون في حججهم أن الرئاسة مستحيلة عملياً ونظرياً لجنوبي، مما يعني عدم المساواة. ويكررون دائماً ان نميري خذلهم حين سارع الى تعيين الباقر، وانهم لن يقبلوا بأي اتفاق لا يعطيهم الحق نظرياً في الرئاسة، ويمنح أحد قادتهم المنصب الثاني على أقل تقدير.

ويبدو الامر اكثر تعقيداً في حالة زعيم «الحركة الشعبية» العقيد جون قرنق، اذ انه رجل معروف بالطموح الشديد، وهو مؤهل بمقاييس السياسة. فضلاً عن انه صاحب إدعاء بحقه في حكم البلاد، والدعوة الى «تحرير السودان» كما يشير اسم حركته الذي لازمها ١٩ عاماً ركبت خلالها مركباً صعباً في ظروف عصيبة من التقلبات العقائدية والتغيرات الاقليمية والدولية العصية.

وتردد أن الزعيم الجنوبي ابلغ البشير في لقائهما التاريخي في كمبالا انه يرغب في «رئاسة دورية» يتناوبان عليها. واذا لم يكن ممكناً التاكد من صحة مثل هذا القول، الا ان هناك ما يعضده في أحاديث قادة حركته عن وجوب تضحية القادة الشماليين ولو لمرة بافساح المجال لقرنق ليصبح قائد الدولة، لأن ذلك سيطمئن الجنوبيين فعلا الى انهم جزء من السودان ويكبح جماح المزاج الانفصالي في أوساطهم.

ولا يبدو سهلاً حصول قرنق على المنصب الاول بسبب الظرف القائم، ولأن ذلك لا يقدم إلى البشير اي حافز للمضي قدماً في اي اتفاق، لكنه قطعاً سيجد صعوبة في قبول صيغة لا تمنحه المنصب الثاني في الدولة بصلاحيات واسعة ومقام بروتوكولي رفيع. ويقول الجنوبيون انهم لن يكرروا تجربة اديس ابابا بقبول منصب النائب الثاني للرئيس، ويعززون ذلك بقولهم ان المنصب متاح اصلاً من دون حاجة الى خوض حروب، ولا يحظى بقيمة سياسية تذكر.

وقطعت الافكار الاريترية شوطاً كبيراً في معالجة هذه المشكلة المعقدة اذ اقترحت جعل قرنق رئيس وزراء، لكن المشكلة في الصيغة القائمة حالياً هي ان منصبي النائب الاول ورئيس الوزراء جمعا بمقام الاول وصلاحيات الثاني في يد علي عثمان، وهو ركيزة اساسية في الحكم ورمز مفتاح في معادلة السلطة القائمة.

ولن تعفي التركيبة المعقدة لحكم الفترة الانتقالية المؤلفة من حكومة مركزية واخرى جنوبية وحكومات شمالية، المفاوضين من مواجهة مسالة المنصب الثاني الصعبة التي تكسرت عندها علاقة الدكتور حسن الترابي بالحكم. ثم وقفت حجر عثرة امام دخول زعيم حزب الامة الصادق المهدي الحكومة. وجعلت زعيم «التجمع» محمد عثمان الميرغني في غير عجلة من أمره للتوصل الى اتفاق.

ويرى بعضهم ان ما سيعرضه البشير على قرنق لن يقترب من فكرة «الرئاسة الدورية»، وهي بعيدة على خيال الحكم ومؤيديه، لكنه قد يكون المنصب الثاني، ولذلك فهو مضطر الى اختيار صعب بين قسمة منصبه وسلطاته مع زعيم الجنوبيين أو افساح مكان له على حساب التحالف القائم الذي ابقى حكومته قوية ١٣ عاماً.

بدائل للمنصب

ومن الافكار المطروحة الغاء مناصب نواب الرئيس والاستعاضة عنها بمناصب نواب رئيس الوزراء مع احتفاظ البشير برئاسة الوزراء. ووراء هذا التفكير الخشية من ان يصبح منصب النائب الاول، إذا اعطي لقرنق رئاسة حقيقية اذا حصل داع من دواعي الخلافة الدائمة أو الموقتة خصوصاً ان ليس في البلاد ديموقراطية تلزم بانتخابات بعد فترة محددة. ولا يبدو ان الحاكمين معارضين معارضة كاملة للاقتراح الاريتري، لكن لديهم تحفظات اهمها الخشية من مطالبة الاقاليم الاخرى بمنصب مقابل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

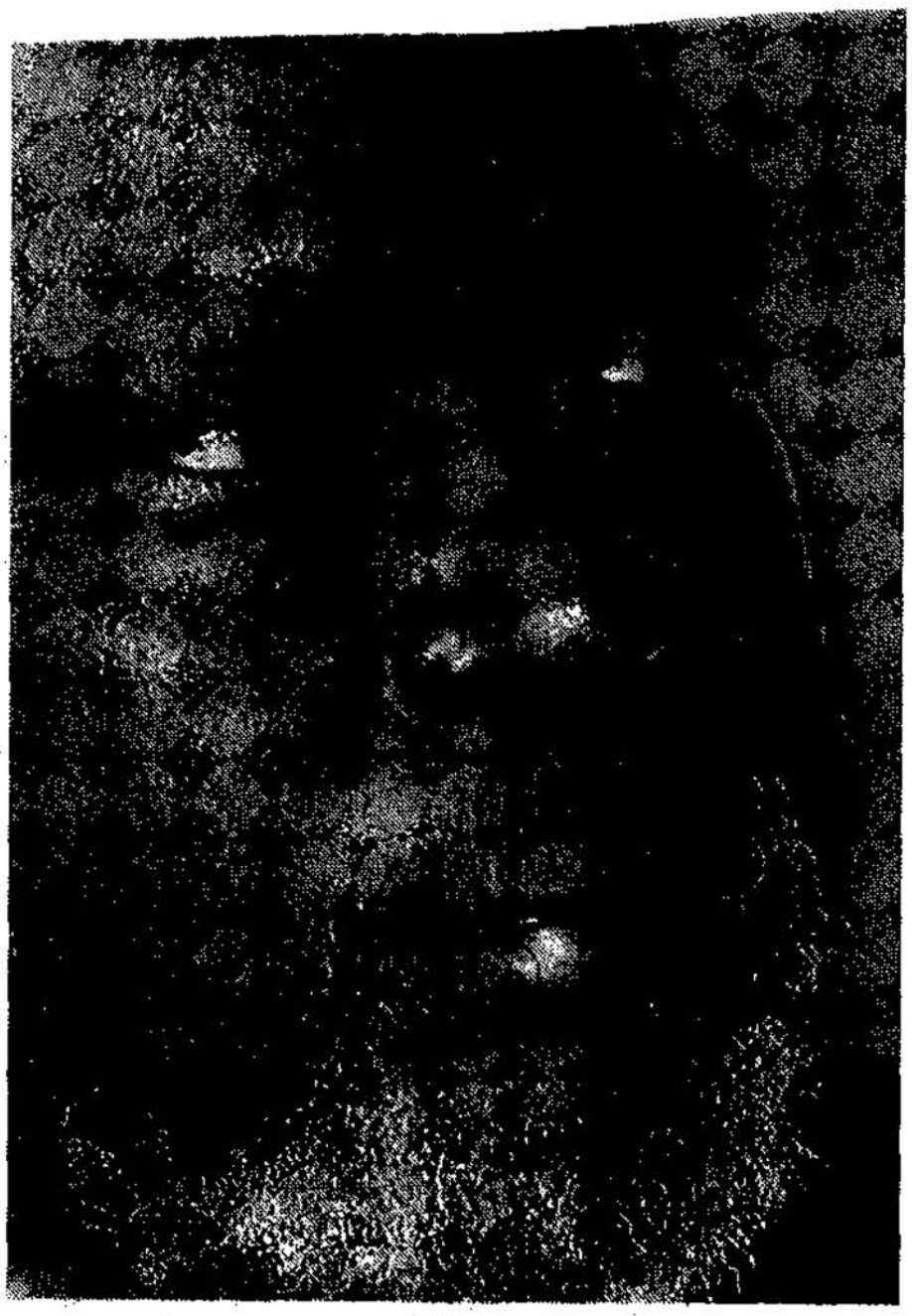

جون قرنق.

وبالطبع يمكن قسمة المنصب الثاني القائم فتذهب الصلاحيات مع رئاسة الوزراء الى فريق ويبقى المقام الرفيع مع نيابة الرئيس للفريق الآخر. وقد لا يكون خفض الدرجة مناسباً لأحد المتنافسين (قرنق وعلي عثمان) أو كليهما، وهنا يبرز مخرج كريم يستند الى دراسات رسمية اكدت ان الحزب الحاكم يعاني من الضعف الشديد، وان المرحلة المقبلة تتطلب حزباً قوياً لخوض المنافسة ودعم الحكم، ما يتطلب أن يكون على رأسه رجل في وضع علي عثمان وقدراته.

واذا كان المسؤولون السودانيون لا يفتأون يرددون ان الاتفاق الذي وقعوه مع حركة قرنق سيضع البلاد في امتحان صعب لاقناع الجنوبيين بالاقتراع لمصلحة وحدة البلاد، فلا بد من ان يتوقعوا الا يكونوا عادلين في قسمة السلطة والثروة فقط وانما كرماء في بعض القضايا ذات الحساسية والذكريات المريرة العالقة في الذاكرة الجنوبية ومن اهمها منح مكان في الصدارة لزعيم الجنوب.

ولا تمانع الحكومة في تسليم قيادة الجنوب لقرنق، وهو امر قد يكون قرنق نفسه راغباً فيه بشدة، لكنها تريد ايضاً ان يكون مركز انطلاقه الخرطوم لانها ترى في ذلك ضماناً اكبر لتأييده الوحدة عند الاستفتاء. ان مناقشة موضوع المنصب الثاني في اروقة الحكومة امر بالغ الحساسية والصعوبة. ولن تجد مثلا افضل على ذلك من تهرب قرنق من معالجة المسالة عندما سئل اخيرا عن تاكيد علي عثمان استعداده للتخلي عن المنصب اذا كان ذلك سيكون ثمناً للسلام، فضحك ثم قال ساخراً بالعامية السودانية: «منو قال أنا عايز شغل؟».

* من اسرة «الحياة»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية